ثلث حجم اقتصاد البلاد وفق أقل التقديرات ومحاولات لاخضاعه للرقابة الحكومية

أسباب تخوف أصحاب « اقتصاد الظل» من الاندماج فى الاقتصاد الرسمى

رانيا الجندي: حوافز ومغريات فى قانون الاستثمار الموحد لجذب مزاولى الاقتصاد الموزاي

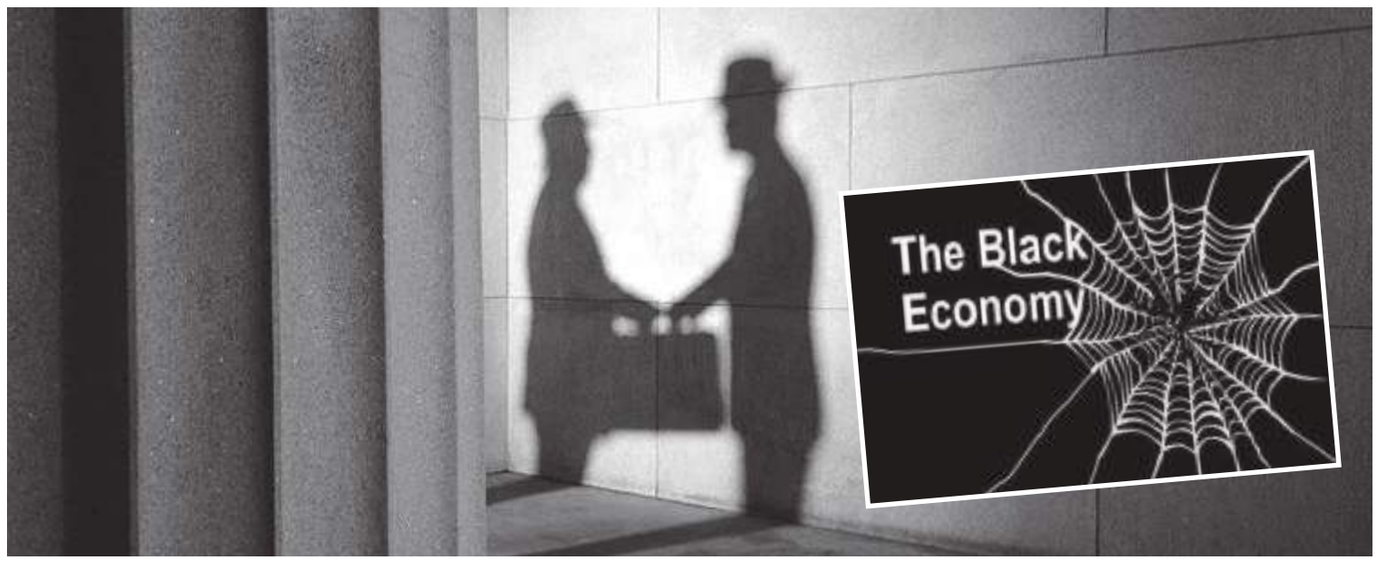

يعد كل نشاط تجارى يتم مزاولته خارج نطاق القوانين واللوائح ويتهرب من السلطة الضريبية، جزءاً مما يعرف بـ" اقتصاد الظل" أو الاقتصاد غير الرسمى أو الاقتصاد السري، ويتميز بثلاث خصائص رئيسية، أولها الجوانب غير القانونية له، إذ يركز ممارسوه على تلبية الطلب دون النظر إلى القوانين المنظمة، أو توفير السلع والخدمات التى يسمح بها القانون لكنها لا تخضع لأى معالجات ضريبية.

وثانى الخصائص أن نشاط الاقتصاد غير الرسمى قد يستخدم لغسل الأموال وإكسابها شكلًا قانونيًا، وثالث الخصائص، اتباع طرق ملتوية لتجنب كشف سلطات إنفاذ القانون أو موظفى الامتثال المصرفى والسلطات الضريبية عن المدفوعات والمعاملات المالية التى تتم.

وتحاول الحكومة منذ سنوات وطبقا لرؤية مصر ٢٠٣٠، دمج كافة الأنشطة الاقتصادية التى تنتمى للاقتصاد غير الرسمي، ضمن الاقتصاد الرسمي، بحيث تستفيد من كافة التسييرات والاجراءات الممنوحة للاقتصاد المنظم، وفى نفس الوقت يتم مراقبة أعمالها من قبل السلطات الرقابية والإشرافية.. لكن تبقى التساؤلات ماهو حجم الاقتصاد غير الرسمى فى مصر؟ هل هناك احصاءات رسمية تقدر حجم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية فى البلاد؟ وكيف يمكن دمجها ضمن الاقتصاد الرسمي؟ وما هى الفوائد التى ستعود على أصحاب هذه الأعمال عند دمجهم فى الاقتصاد الرسمي؟.

أسامة زرعي: شرعية الاقتصاد غير الرسمى ترفع الناتج المحلى ومعدلات النمو الاقتصادي

محمد عبد الهادى: رؤية مصر 2030 تستهدف تقليص الاقتصاد غير الرسمى واخضاعه للرقابة

محمد راشد: تعقد النظام الضريبى وارتفاع معدلات الضرائب والتراخيص وراء مخاوف الاندماج

جون لوكا: الإقتصاد غير الرسمى يشكل 60% من القوة الاقتصادية ويشهد نمواً مستمراً

أيمن الزيات: الرقمنة والفاتورة الإلكترونية تساهم فى القضاء على الاقتصاد الموازي

محاولات الدمج

رانيا الجندى خبيرة الإقتصاد وأسواق المال وعضو الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع تعرف الاقتصاد غير الرسمى بالأنشطة التى تتم خارج اللوائح والقوانين، ولا يصنف القائم بأنشطته بكونه متهربا ضريبيا، وتحاول الدولة المصرية جاهده إجتذاب أصحاب هذه الأنشطة عن طريق المحفزات التى وردت فى قانون الاستثمار الموحد وكذلك توفير الدعم المالى واللوجستى عن طريق منظمات وبنوك محلية ودولية وكذلك تقديم إعفاءات وترحيل للأعباء.

لكن المشكلة تكمن فى عدم تأقلم هذه الفئة على هذا الوضع حيث يصنفونها بأنهاعرقلة هم فى غنى عنها، وخاصة أنهم لن يقوموا بالتعامل مع نفس الفئة التى كانت توفر لهم السلع الوسيطة، بل مع التى عمدت توفيق الأوضاع مثلهم لتوفير الفواتير للجهات المانحه للدعم، وبالتالى يقل هامش الربح مع ارتفاع تكلفة التصنيع.

وتضيف أن حجم الاقتصاد الموازى فى مصر كما أعلنته وزارة التخطيط لايتخطى ٢٥٪ كما تبلغ نسبة العاملين بالشركات والمصانع والذين لا يمتثلون لضرائب الدخل نحو ٥٪، فيكون الإجمالى ٣٠٪، وإن

كان للإجراءات الاحترازية التى قامت بها الدولة خلال جائحة كورونا على مستوى العمالة غير المنتظمة أثر كبير، حيث سهلت على الدولة جمع بيانات عن فئة العمالة المتضرره والمستهدفة.

وبحسب أسامة زرعى الباحث الإقتصادي، فإن الاقتصاد غير الرسمى يعتبر مظلة كبيرة يندرج تحته أكثر من فرع أولها الاقتصاد الأسود المبنى على التعاملات التجارية غير المشروعة، والاقتصاد الموازى وهو عمليات تجارية مشروعة، لكنها لا تدخل تحت حسابات الدولة الاقتصادية.

والنوع الثالث من العمليات الاقتصادية التى تندرج تحت الاقتصاد غير الرسمى هو الاقتصاد الخفي، وهو المعنى به العمليات الاقتصادية القائمة على التهرب، أى تلك التى لم يتم تدوينها فى الحسابات الرسمية للمؤسسات.

وتحاول الحكومة دمج الاقتصاد غير الرسمى مع الاقتصاد الرسمى من خلال عدة طرق من بينها الشمول المالى والتحول الرقمي، ومن خلاله يتم تقديم مزيد من الحوافز الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للمستفيدين.

ويضيف:» دخول الاقتصاد غير الرسمى ضمن الاقتصاد الرسمي، سيزيد من الناتج المحلى للدولة، وسترتفع معدلات النمو الاقتصادي، فمثلا الاقتصاد الرسمى يمثل حوالى ٦،٥ تريليون جنيه فى حين يمثل الاقتصاد غير الرسمى ٣،٢٥ تريليون جنيه، وفى حال جرى دمج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى ستستطيع الدولة اعتماد برامج خاصة بالحماية الاجتماعية بشكل أفضل للجميع، وستكون هناك قواعد بيانية لهم، فالاقتصاد الرسمى يقدم للمستهلك منتجاً عليه رقابة ويراعى كافة النواحى الانتاجية السليمة».

والمؤكد أن الدولة تحاول الحصول على حقوقها من وراء دمج الاقتصاد غير الرسمى مع الاقتصاد الرسمى عن طريق الحصيلة الضريبية لكافة العاملين تحت طائلة الاقتصاد، وبالتبعية سيحدث انخفاض لحجم الدين العام المصري.

منافع ومكاسب

من جانبها تقول «حنان رمسيس» الخبيرة الإقتصادية بشركة الحرية لتداول الأوراق المالية، أن الخطوات التى تتخذها الحكومة بشأن الرقمنة، وربط كافة الخدمات اليكترونياً، يمكنها من معرفة كل شئ عن الأنشطة الاقتصادية مما يمكنها من تقديم كافة الخدمات للمواطنين دون تكبد عناء التنقل إلى مكان تلقى الخدمة.

والمؤكد أن هناك فوائد كبيرة من دمج الاقتصاد غير الرسمى مع الاقتصاد الرسمي، منها تحقيق العدالة الاجتماعية والمالية والضريبية، وإن كان من الأفضل أن تتم عملية الميكنة بالتدريج بغرض تجنب الضغط الهائل على شبكة المعلومات، كما ان المواطن من حقه إستيعاب خطوات التطوير والربط خطوة بخطوة.

وعلى نفس الصعيد يقول خبير أسواق المال محمد عبد الهادى، أن هناك مسميات للاقتصاد الأسود منها اقتصاد الظل، أو الاقتصاد غير الرسمى أو الاقتصاد الموازي، أو الاقتصاد السري، ويبلغ حجم الاقتصاد الاسود عالمياً بما يقارب من تريليونى دولار، وتكمن مساوىء ذلك الاقتصاد فى أنه لا يدخل ضمن الناتج المحلى الإجمالى للدولة، وبالتالى فى حال جرى دمجه فى الاقتصاد الرسمي، فإنه سوف يعطى صورة حقيقية عن الناتج المحلى للبلاد .

الأمر الثانى أن الاقتصاد غير الرسمى لا يخضع للضرائب، والتى تعتبر مصدرا من مصادر إيرادات الدول، لذلك حال خضع تحت المظلة الرسمية فإنه يساهم فى خفض عجز الموازنة العامة للدولة، ويتحقق معه نوع من أنواع التوازن والعدالة بين أفراد المجتمع الواحد، ومع خضوع كافه الأفراد للضرائب يعنى أن النشاط خاضع لكافة الحمايه القانونية والتأمينية.

ويضيف عبد الهادي:«هناك نوعان من الاقتصاد الأسود منها المشروعة والتى تحاول مصر دمج تلك المشروعات ضمن الاقتصاد الرسمى من خلال تقديم محفزات وطرق من شأنها تشجيع دمجه فى الاقتصاد الرسمي، أما النوع الثانى فإنه غير مرغوب فى دمجه بل الدوله تحاربه وفقاً للقانون، مثل تجارة المخدرات والآثار وتجارة البشر وتجارة السلاح.

ويتابع أن الحكومة وضعت فى استراتيجيتها لرؤيه مصر ٢٠٣٠ معايير من شأنها تقليص دور الاقتصاد غير الرسمي، ومن أهم تلك المعايير المبادرات الخاصه بالبنك المركزى لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الصادرات، والرقمنة والتعامل من خلال الدفع الإليكترونى لكافة المعاملات، فضلاً عن زياده نسبة الشمول المالى لاستفادة الأفراد من كافة الخدمات المقدمة إلى جانب تفعيل دور الرقابة، وعدم اعتماد أى مستندات إلا من خلال معرفة مصدر الأموال واعتمادها من قبل الدولة.

وتقوم الحكومة من خلال ذلك بضم الاقتصاد غير الرسمى بالاقتصاد الرسمي، من خلال منظومة الضرائب بتطبيق وميكنة العمليات وفقا للإجراءات والتشريعات العالمية، بالاضافة الى إتمام عمل الفاتورة الاليكترونية وهى أحدى إجراءات التحول الرقمى بالاستغناء عن الإجراءات الورقية، بحيث تخفض من الإجراءات وتسهل عمليه الدفع، دون تعقيد بالاجراءات وتسجيل كافه المعاملات بسهولة ويسر.

ويقول إن آخر احصائية قدرت نسبة الاقتصاد غير الرسمى بنحو ٣٣٪ من الاقتصاد الرسمي، وساهمت الإجراءات الضريبية التى اتخذت فى خفض نسبة الاقتصاد غير الرسمي، بما يصب فى مصلحة الدولة، ويرفع معدلات النمو وانشاء المشروعات القومية التى تخدم بطريقة غير مباشرة الدولة والمواطن.

وهناك ضرورة لرفع معدلات التوعية للمواطنين بأهمية الدخول فى الاقتصاد الرسمي، مع إعطاء محفزات ايجابية لمن يخضع لدمجه فى الاقتصاد الرسمي، وعمل حملات مرئية ومسموعة لتشجيع المشروعات بأهمية مساهمتها فى رفع معدلات التنميه للدولة.

مخاوف من الدمج

ويرى الدكتور محمد راشد الخبير الاقتصادى، أن دمج الاقتصاد غير الرسمى أصبح ضرورة ملحة فى ظل الثورة الرقمية التى تشهدها الدولة المصرية، وهو أحد الملفات الهامة على أجندة الحكومة المصرية من خلال البحث عن محفزات ضريبية وتمويلية بغرض تشجيع تلك الأنشطة طواعية على الانخراط فى الاقتصاد الرسمى.

ويضيف أن هناك العديد من العوامل التى تدفع البعض إلى الدخول فى دائرة الاقتصاد غير الرسمى وهى تعقد النظام الضريبى، وارتفاع معدلات الضرائب وتنوعها وتداخلها، علاوة على الفساد الذى يشوب بعض المؤسسات سواء فى استخراج التراخيص أو غيرها من الإجراءات والمتطلبات الرسمية، إلى جانب شعور الأفراد بعدم عدالة النظام الضريبى.

وارتفاع نسبة الاقتصاد غير الرسمى، يعنى ضياع أموال كثيرة على الموازنة العامة للدولة لعدم محاسبة هذه الأنشطة الاقتصادية ضريبياً، كما أن العاملين فى هذه المشروعات يتسمون بانخفاض مستوى انتاجيتهم، نظرا لعدم حصولهم على تدريب كاف ومستدام وبشكل مهنى وعلمى، وكذلك انخفاض مستواهم التعليمى وذلك وفقا للدراسات التى أجريت على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمى، مما يعنى ضياع فرص لزيادة الإنتاج والصادرات على الاقتصاد القومى.

ووفقا للتجارب الدولية، هناك عدة مقترحات لتشجيع اندماج الاقتصاد غير الرسمى طواعية فى الاقتصاد الرسمى، كتبسيط إجراءات تأسيس المشروعات، وتقديم حوافز ضريبية وتمويلية لها، وذلك بإتاحة التمويل بأسعار فائدة مشجعة، مع تبسيط نظام المحاسبة الضريبية وايضا رعاية هذه المشروعات فنياً وتسويقياً من قبل الدولة من خلال ما يسمى بحاضنات الأعمال

ويطالب راشد بإقامة قاعدة بيانات للمشروعات ومدها بالتدريب المهنى المبنى على أسس علمية، خصوصاً وأن سياسة الدولة فى ميكنة جميع الخدمات الفترة القليلة المقبلة، سيكون لها مردود ملموس على الحد من الفساد وبطء الإجراءات بما يدعم اتساع رقعة الاقتصاد الرسمى وانخفاض رقعة الاقتصاد غير الرسمي.

ويتابع أن الدولة استغلت مفردات التحول الرقمى من خلال ميكنة النظام الضريبى من خلال الدفع الالكترونى الضرائب، علاوة على تطبيق حازم للفاتورة الالكترونية، وكذلك الختم الالكترونى فى محاولة من وزارة المالية لمحاصرة التهرب الضريبى وتضييق المنافذ عليه، وكل هذه الإجراءات ستحد من حجم الاقتصاد غير الرسمى والذى قد يتراجع نصيبه إلى نحو ٢٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى بعد أن كان يمثل نحو ٤٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى .

ومن جانبه يقول الخبير الاقتصادى جون لوكا، ان الاقتصاد الأسود هو أى شيء يتم خارج القانون، وبعض العلماء يصنفون الاقتصاد الموازى أو اقتصاد الظل على أنه جزء من الإقتصاد الأسود ويعرف على إنه السلع والخدمات المسموح بتداولها ولكن يتهرب القائمون على هذه الأنشطة من الضرائب، كمصانع بير السلم التى لها مخرجات تتفاوت من حيث الجودة، ويصل بعض منها إلى جودة عالية ولكن بسعر منخفض نظراً لأنها لاتخضع لكم الضرائب المتعددة التى تفرضها الدول ومنها مصر.

ويضيف:» حجم الإقتصاد غير الرسمى يمثل أكثر من ٦٠٪ من القوة الاقتصادية، وهو فى نمو مستمر ولا يرغب فى الاندماج خوفاً من الأعباء، وفى ظل وجود معدلات تضخم عالية وأزمات اقتصادية سواء بفعل انتشار فيروس كورونا، وحالياً أزمات التوترات الجيوسياسية، والحروب وماتخلفه من كساد وتضخم، أتمنى أن يتم تسعير الخدمات بأسعار زهيدة حتى يقبل جمهور المتعاملين على استخدامها فتعم الفائدة وتتحول الدولة للميكنة الكاملة ، ولكن مع زيادة رسوم الخدمات يظل الاقتصاد الموازي، ويرفض الاندماج مع الاقتصاد الرسمى بسبب الخوف من الإجراءات الملزمة «.

ويتفق خبير أسواق المال أيمن الزيات مع الأراء السابقة ويضيف أن كثيرا من الأنشطة التجارية أو الصناعات الصغيرة وبعض الأعمال الحرفية، أو أى عمل غير مدرج فى الأوراق الرسمية يندرج تحت مسمى الاقتصاد غير الرسمي، وتخسر الدولة بسبب هذا الاقتصاد مليارات الجنيهات التى يمكن استخدامها فى تقديم خدمات للمواطنين .

ويتابع أنه فى ظل الاقتصاد غير الرسمى لا يحصل العاملون على أى خدمات أو حمايه قانونية أو مزايا تأمينية، لذلك لابد من محاربة الدولة لهذا الاقتصاد من خلال مصلحة الضرائب عن طريق التحول الرقمي

وذلك بتطبيق منظومة الفاتورة والإقرارات الإلكترونية والتى من شأنها المساعدة فى القضاء على الاقتصاد الموازي، والقضاء على التهرب الضريبي، فضلاً عن توسيع القاعدة الضريبية، وتحقيق العدالة الضريبية، وحصر المجتمع الضريبى بشكل أكثر دقة.

تحقيق: بسمة رمضان

من خلال المعارض والسيارات المتنقلة

التموين تستعد لطرح السلع بأسعار مخفضة في «رمضان»

وضعت وزارة التموين خطة عمل شاملة لإحكام الرقابة على الأسواق خلال شهر رمضان المبارك، تتضمن توفير السلع الأساسية للمواطنين بأسعار مناسبة فى كل أنحاء الجمهورية، وذلك من خلال تعاون الجهات والشركات والأجهزة الرقابية التابعة للوزارة، ممثلة فى الشركة القابضة للصناعات الغذائية، والشركات التابعة لها وقطاع الرقابة والتوزيع.

وتضخ الوزارة كميات كبيرة من السلع الأساسية تفوق معدل الاستهلاك خلال الشهر الكريم، بالإضافة إلى طرح السلع الرمضانية والتمور بتخفيضات تتراوح بين ٢٥ إلى ٣٠٪ في ضوء زيادة حجم الإقبال على السلع الغذائية خلال الشهر بنسبة ٥٠٪.

معارض " أهلا رمضان"

وتقوم الوزارة بالتنسيق مع المحافظات بتحديد الاماكن التى ستقام عليها "معارض أهلا رمضان"، كما تكشف الوزارة اجتماعاتها مع الموردين وكبار المنتجين لتنظيم المعارض في كافة المحافظات من أجل توفير السلع الغذائية ومنتجات "ياميش رمضان" بأسعار مخفضة تتراوح بين ٢٥ - ٣٠٪ مقارنة بنفس المنتجات فى الأسواق الأخرى، وذلك لحرص الوزارة على توفير السلع بتخفيضات كبيرة لتخفيف العبء على كاهل المواطن خاصة فى ظل ارتفاع معدلات الاستهلاك من الأسر، والإقبال على شراء السلع طوال شهر رمضان الكريم.

ويشارك نحو ١٣٥٠ مجمعاً استهلاكياً، بالإضافة إلى منافذ جمعيتى معارض "أهلا رمضان" بنفس التخفيضات، بالإضافة لمشاركة السلاسل التجارية بالمعرض لعرض السلع وكافة احتياجات المواطنين بتخفيضات وعروض ترويجية على مختلف السلع طوال أيام الشهر.

وقال الدكتور على المصيلحى، وزير التموين والتجارة الداخلية، إن الوزارة تعتزم طرح شنط رمضان بأسعار مختلفة، بالإضافة إلى طرح كوبونات لشراء السلع تسمى "كوبونات رمضان" بشركاتها التابعة وهى "الشركة المصرية لتجارة الجملة، والشركة العامة لتجارة الجملة وشركة النيل للمجمعات الاستهلاكية، وشركتى الأهرام الإسكندرية للمجمعات الاستهلاكية، والشركة المصرية للحوم، والشركة المصرية لتسويق الأسماك" والتي تطرح كوبونات لشراء السلع للعام الثالث على التوالى استعدادًا لشهر رمضان.

ومن المقرر طرح الكوبونات بفئات سعرية مختلفة، ويتم

المشهد

العدد 310 - السنة الحادية عشرة ـ الأحد 27 فبراير 2022 ـ 26 رجب ـ 1443هـ

قالت العرب

قدم البيت اتهدت قبله بيوت وبيوت / واصيل هوه مستنينى لما اموت /
حاتيجى العيد الجاى واذا جيت .. / حاتجينى الجاي؟ وحاتشرب مع يامنه
الشاي؟ / حاجى ياعمه... وجيت... لا لقيت يامنه ولا البيت

* هل تساعد الفاتورة الإلكترونية فى القضاء على اقتصاد الظل؟!

- الضرائب: توافد الشركات على مقرات المأموريات فى جميع أنحاء الجمهورية أو عن طريق التسجيل الإلكتروني

طالبت مصلحة الضرائب المصرية، برئاسة رضا عبد القادر، جميع الشركات المقرر انضمامها إلى منظومة التحول الرقمى فى مرحلتها السادسة وفقًا للقرار رقم (٦١٩) لسنة ٢٠٢١، بسرعة تنفيذ إجراءات التسجيل على المنظومة من خلال خاصية التسجيل الذاتى وكذلك الحصول على الختم الإلكتروني، وأشار «عبد القادر» إلى أنه طبقا لأحكام المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الضريبية الموحد يتم إلزام الشركات وغيرها من الأشخاص الاعتبارية بتسجيل مبيعاتهم على النظام الإلكتروني، وكذلك المادة ٣٧ من نفس القانون، والتى تنص على إلزام كل ممول أو مكلف بإصدار فاتورة ضريبية أو إيصال فى شكل إلكترونى ، لافتًا إلى أن المصلحة ستقوم باتخاذ كل الإجراءات القانونية بما فيها التحويل للنيابة ضد الشركات غير الملتزمة بالانضمام للمنظومة وفقا لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد.

وأكد رضا عبد القادر أن المصلحة تقوم بعقد ندوات توعية مجانية عن منظومة الفاتورة الإلكترونية أسبوعيًا، ويتم الإعلان عن هذه الندوات ومواعيدها من خلال الصفحة الرسمية للمصلحة على الفيسبوك، كما يمكن للمؤسسات المختلفة التواصل مع وحدة الإعلام بالمصلحة على البريد الإلكترونى التالي:
tax.media@eta.gov.eg

وقال رئيس المصلحة إن منظومة الفاتورة الإلكترونية تعد خطوة مهمة على طريق التحول الرقمى لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، كما أنها تعد خطوة رئيسية لتطوير المنظومة الضريبية، ورفع كفاءة الفحص الضريبي، بما يسهم فى استيفاء حقوق الخزانة العامة للدولة على النحو الذى يُساعد فى تحقيق المستهدفات المالية والاقتصادية، وتمكين الدولة من استكمال مسيرتها التنموية وتحسين مستوى معيشة المواطنين، والخدمات المقدمة إليهم، مؤكدًا أن الفاتورة الإلكترونية من شأنها تعظيم فرص دمج وإدخال الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمي، وإرساء دعائم منظومة ضريبية متطورة.

وكشف مصدر مطلع بمصلحة الضرائب المصرية، عن توافد الشركات الملزمة بالتسجيل فى الفاتورة الإلكترونية المرحلة السادسة سواء بالذهاب إلى مقرات المأموريات فى جميع أنحاء الجمهورية أو عن طريق التسجيل الإلكترونى عبر الموقع الرسمى الخاص بـ الفاتورة الإلكترونية المرحلة السادسة على موقع مصلحة الضرائب على الإنترنت مؤكدا أن قانون الإجراءات الضريبية الموحد حذر من تقاعس الشركات الملزمة بالانضمام إلى الفاتورة الإلكترونية المرحلة السادسة فى مادتين أساسيتين، موضحاً أن المادة رقم ٣٥ بقانون الإجراءات الضريبة الموحد ألزمت الشركات بضرورة التسجيل فى الفاتورة الإلكترونية المرحلة السادسة لكافة المولين سواء الأفراد أو الأشخاص الطبيعية أو الشركات والأشخاص الاعتبارية، مشيرًا إلى أن المادة رقم ٣٧ من قانون الإجراءات الضريبية الموحد منحت الضرائب الحق فى إحالة المخالفين إلى النيابة العامة.

وعن أسباب تطبيقها قال عبد الفتاح غُريب، مدير مكتب رئيس مصلحة الضرائب، لشئون مكافحة التهرب الضريبي، فى تصريحات لـ"المشهد» «إن الحكومة المصرية بصفة عامة، حاليًا فى اتجاهها إلى التحول الرقمي، وفيما يخص مصلحة الضرائب بصفة خاصة، وأسباب تطبيق (الختم الإلكترونى والتوقيع الإلكترونى والقيمة المضافة) هذه القرارات جاءت للتسهيل على المواطن «الممول» لأن كل شيء بالنسبة له سوف يكون أسهل ومن خلال الكمبيوتر أو الهاتف وهو فى منزله يستطيع التعامل مع الهيئة بعد تطبيق الرقمنة، كما أنه سيكون تسهيلًا على المصلحة لحصر المجتمع الضريبي، والاقتصاد غير الرسمى بطريقة الكترونية حديثة مثل دول العالم المتقدمة» مضيفًا «أن الإجراءات جميعها فى صالح المواطن، موضحًا أن تطبيقها ينفذ على مراحل».

وعن ردود أفعال المواطنين قال إنه حين تم البدء فى تقديم الإقرار الضريبى على الإنترنت كان هناك غضب من المواطنين ومع الوقت أصبح الامر سهلًا والمواطن تعود عليه»

وقال حسن النجار، مدير إدارة المسجلين بمصلحة الضرائب، إن الفاتورة الالكترونية سيقوم البائع بإصدارها على المنظومة الإلكترونية، مضيفًا أن الفاتورة ستمر على منصة مصلحة الضرائب قبل وصولها إلى المشترى وسيتم مراجعة كافة بنود الفاتورة، موضحًا أن الهدف منها العمل على إعطاء رقم للسلعة قبل الوصول للمستلم النهائي.

وقال أحمد محمود الجيار محاسب قانونى وخبير ضرائب لـ"المشهد» إن التوقيع الإلكترونى موجود منذ فترة وتم تطبيقه فى التأمينات الاجتماعية، ولكنه لم يكن مفعلا فى كل الأماكن وبداية من العام الماضي، بدأت الدولة فى تطبيق الفاتورة الإلكترونية على مراحل متعددة وهى ٦ مراحل وانتهت المرحلة السادسة يوم ١٥ /٢/ ٢٠٢٢ وكافة المراحل كانت لشركات الأموال سواء بمأمورية ضرائب الاستثمار أو مأمورية ضرائب الشركات المساهمة، أما بالنسبة للأفراد وشركات الأشخاص فدخولهم المنظومة مرتبط بمراحل أخرى تابعه سيتم الإعلان عنها من قبل مصلحة الضرائب، موضحًا أن من يزيد عدد الفواتير المصدرة عن مائتى فاتورة شهريًا لابد من شراء نظام «ايه ار بي» وهذه الأنظمة غالبا ما تكون مكلفة جدًا أما الشركات التى تصدر فواتير أقل من ٢٠٠ فاتورة فإن المصلحة أطلقت موقع «بورتال» لتسجيل الفواتير عليها، مشيرًا إلى أن أى فرد من الممكن عمل توقيع إلكترونى بينما الختم الإلكترونى يكون باسم الشركة.

وحول الفرق بين الختم الإلكترونى والتوقيع الإلكتروني، أوضح الجيار أنه بالنسبة للتوقيع الإلكترونى فإنه مرتبط بالرقم القومى للمفوض ويستخدم فى حالة واحدة وهى استخدام البورتال وبالتالى فهو لا يصلح فى عمليات التسجيل الذاتى على المنظومة الإلكترونية أى ببساطة هى خاصة بالأشخاص.

أما الختم الإلكترونى فإنه مرتبط برقم تسجيل الشركة بمنظومة الفاتورة الإلكترونية، مشيرًا إلى أن الختم الإلكترونى يستخدم فى كل الحالات فى التعامل مع منظومة الفاتورة الإلكترونية للشركات.

وتابع "الجيار" أن المصلحة أسندت إنشاء الختم الإلكترونى والتوقيع الإلكترونى إلى شركتين وهما مصر المقاصة، وإيجيبت تراست وهما فقط المنوط بهما استخراج الختم الإلكترونى والتوقيع الإلكتروني، وعن رأيه الشخصى عن فائدة هذه المنظومة الجديدة قال إن هناك الفاتورة الإلكترونية تمنح المشترى والبائع إمكانية الموافقة أو الرفض للفاتورة الضريبية، وذلك من خلال المنظومة حيث يتم إصدار الفاتورة ويتم اعتمادها من خلال الختم الإلكترونى أو التوقيع الإلكترونى وترسل إلى المشترى الذى يقوم بالموافقة لو تمت عمليه الشراء، أو الرفض فى حالة عدم الشراء بجانب وجود الضرائب كطرف ثالث مراقب على العملية، هذا بالإضافة الى وجود مواطنين يحققون مكاسب كبيرة ولا يعطون للدولة حقها الضريبى بالهروب والعمل من خلال الاقتصاد غير الرسمى وهذا الاقتصاد غير الرسمى يمثل ٨٠٪ من الاقتصاد الحقيقى ، ولكن الآن بعد تطبيق هذه المنظومة سيكون الفحص شهريا بعد أن كان يتم الفحص كل عدة سنوات، وهذا يمنع التلاعب ويحد من الاقتصاد غير الرسمى والهروب من الضرائب، وأصبح كل شيء معلومًا، واصفًا الختم الإلكترونى والتوقيع الإلكترونى بالأدوات المكملة لاعتماد الفواتير الضريبية.

وقال أحمد الحداد مدير شركة كوربوريت ستاك الشركة الرائدة فى تقديم حلول البرمجيات المتخصصة فى التحول الرقمى إن الهدف من هذه المنظومة الجديدة دمج الشركات الصغيرة والمتوسطة بمنظومة الاقتصاد الرقمى وفقا لتوجهات الدولة حاليا، كاشفًا عن أحدث الحلول المبتكرة التى تقدمها المنصة حيث يتم إصدار الفواتير مباشرة من المنصة ومتابعتها بشكل دورى والتكامل اللحظى مع مصلحة الضرائب.

وفيما يتعلق بمزايا الفاتورة الإلكترونية، أوضح الحداد أن المنصة تضمن تأمينًا كاملًا لجميع بيانات الفواتير، كما أنها توفر إثبات للحجية القانونية لمستخدمى المنظومة، وذلك من خلال توفيرها لخاصية التوقيع الإلكتروني، كما تتيح منظومة الفاتورة الإلكترونية فى مصر تكويدًا موحدًا لكل السلع والخدمات من خلال الفاتورة الإلكترونية، مما يمثل تأمينًا أكبر للمستخدمين.

وأضاف أن منظومة الفاتورة الإلكترونية بمصر تقوم على إرسال إخطار بشكل لحظى إلى المشترى والبائع بمجرد مشاركتهم بيانات الفواتير، مع إمكانية حفظ وطباعة واستعراض بيانات الفاتورة من خلال المنظومة، وإمكانية ربط الفاتورة الإلكترونية بأى من أنظمة تخطيط موارد المؤسسة فى المنظومة، وذلك من خلال استخدام برمجة التطبيقات (APIs) والتى يتم توفيرها من قبل الشركة القائمة على تنفيذ الحل الفني، وأشار الحداد إلى أن حلول الفاتورة الإلكترونية تتميز بالتكلفة المنخفضة وسهولة الاستخدام بجانب البساطة فى التصميم، كما أنها تضمن توفير ٦٠٪ من تكاليف منظومة الفواتير الورقية داخل المؤسسات والشركات، موضحًا أن الفاتورة الإلكترونية هى المستند الرقمى الذى يثبت معاملات بيع السلع أو الخدمات، ولها مكونات وخصائص محددة حيث يتم إعدادها والتوقيع عليها إلكترونيًا وإرسالها واستلامها بمعرفة الممول من خلال المنظومة ومراجعته والتحقق منها لحظيًا من جانب مصلحة الضرائب.

وقالت "شركة فودافون مصر" إن لديها ثلاث شركات انضمت لمنظومة الفاتورة الإلكترونية وهى فودافون اتصالات، وفودافون داتا، وفودافون مصر للتجارة، لافتًة إلى أن الانضمام لمنظومة الفاتورة الإلكترونية حظى بأولوية بالغة من مجموعة «فودافون»، التى حرصت على أن تكون ضمن المرحلة الأولى لكبرى الشركات العاملة فى مصر التى تطبق المنظومة الجديدة .

وأشادت باهتمام فريق العمل بوزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية والذى أسهم فى تيسير الانضمام لمنظومة الفاتورة الإلكترونية، معربًة عن تقديرها للدور الفعال للمنظومة لتطبيق رؤية مصر ٢٠٣٠، ودور المنظومة فى ضم الاقتصاد الموازى وتحقيق التحول الرقمى فى كل المجالات ما يسهم فى نمو الاقتصاد الوطني.

وأعلنت شركة اتصالات مصر أنها واجهت العديد من التحديات لعملية التكامل مع المنظومة من الناحية التكنولوجية، بالإضافة إلى جمع بيانات أرقام التسجيل الضريبى والذى يجهل به معظم الجهات الحكومية والمؤسسات الإقليمية والدولية، قائلة نتقدم بالشكر للتعاون والدعم المثمر الذى تلقيناه سواء من شركة الدعم الفنى E Finance أو من خلال مصلحة الضرائب المصرية، وتوصى بمزيد من التطور للمنظومة والإلكترونية .

من جانبها، تقدمت "مجموعة شركات جهينة" بالشكر لوزير المالية ورئيس مصلحة الضرائب المصرية على الجهد المبذول من جانبهم لمواكبة التغيرات، والتطورات العالمية لجعل الخدمات التى تقدمها مصلحة الضرائب المصرية أكثر سهولة ويسرا على الممولين من خلال تطبيق نظام الميكنة، والتعامل إلكترونيًا على جميع الخدمات التى تقدمها المصلحة .

وقالت إن هذا مما لا شك فيه جعل الخدمات التى تقدمها مصلحة الضرائب المصرية أكثر سهولة ودقة، وأوفر فى الوقت والجهد، وذلك من خلال ميكنة الإقرارات الضريبية، ومؤخرًا تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية، والذى يؤدى بلا شك إلى حصر المجتمع الضريبي، والعمل على تحصيل ضريبة من الاقتصاد غير الرسمى .

أما عن الصعوبات التى تواجه "مجموعة شركات جهينة"، أشارت المجموعة إلى أنها تتمثل فى أن الشركة تقوم بالتعامل مع عدة جهات حكومية بمبالغ كبيرة وتواجه صعوبات فى الحصول على بيانات ضريبية لتلك الجهات، وكناحية اقتصادية يكون من الصعب عدم التعامل مع تلك الجهات .

تقرير - أحمد صلاح سلمان

شراؤها وتوزيعها على المواطنين ، كما أن الكوبون لا يمكن استبداله بنقود ومصنع بطريقة لا تقبل التحايل، كما لا يمكن استخدامها إلا مرة واحدة فقط، وسيتم تكثيف الرقابة على الأسواق للتأكد من جودة المنتجات المطروحة والتأكد من توافر كافة السلع الغذائية طوال الوقت، فى ظل وجود مخزون استراتيجى يكفى لعدة أشهر.

توفير السلع

وأشار المصيلحي إلى ضخ كميات كبيرة من السلع الأساسية كالأرز، والسكر، والزيت التموينى، واللحوم والدواجن، بالإضافة للمتابعة لمخازن الجملة والمجمعات الاستهلاكية، لافتاً إلى أن منافذ وزارة التموين ستطرح اللحوم والدواجن الطازجة والمجمدة ، وكذلك منتجات الخضراوات والفاكهة بأسعار مخفضة مقارنة بنفس أسعار السلع المثيلة فى الأسواق الأخرى، كما ستمد الوزارة ممثلة فى الشركة القابضة للصناعات الغذائية، شركات المجمعات الاستهلاكية، وكذلك فروع الشركات التابعة بالسلع التموينية بالمحافظات المختلفة لصرفها لأصحاب البطاقات ضمن المقررات التموينية ، إلى جانب لوفير السيارات المتنقلة بكل السلع الغذائية بالمناطق الأكثر احتياجا.

وبالنسبة لعمل المخابز والمطاحن خلال شهر رمضان، قال وزير التموين، إنه سيتم تعديل مواعيد عمل المخابز البلدية بما يتناسب مع احتياجات المواطنين من الخبز البلدى المدعم خلال الشهر، مع إخطار الشركات المنفذة للتطبيقات الذكية بالسماح لماكينات صرف الخبز بالمخابز بالعمل من الساعة الثامنة صباحًا وحتى الساعة العاشرة مساء، وذلك تيسيرًا على المواطنين فى الحصول على احتياجاتهم من الخبز بسهولة.

واشار إلى تكثيف الرقابة على المطاحن بالقطاعين العام والخاص المنتجة للدقيق ٨٢٪ والمخابز والمستودعات التى تصرف الدقيق البلدى المدعم، لضمان التشغيل والإنتاج طبقًا للمعدلات المعتادة والالتزام بالمواصفات والأوزان المقررة، والقضاء على التزاحم أمام المخابز وتذليل كل المشاكل والمعوقات التى تعترض عملية التشغيل.

وأضاف مصيلحي أن قطاع الرقابة والتوزيع بالوزارة سيوجه المطاحن بتسليم الدقيق للمخابز طبقا للمواعيد المقررة، وتوجيه مديريات التموين بعمل غرفة عمليات رئيسية بديوان كل مديرية وأخرى فرعية بالإدارات التموينية، لمتابعة استمرار الحالة التموينية، وتلقى شكاوى المواطنين وفحصها واتخاذ اللازم لإزالة أسبابها.

وشدد على ضرورة تكثيف الحملات الرقابية والمتابعة من كافة الجهات التابعة للمديريات على توافر وأسعار وجودة كافة السلع وخاصة المهمة والضرورية منها بالأسواق، وكذلك فروع الجملة والمجمعات الاستهلاكية، ومنافذ صرف السلع التموينية، وكذلك توافر أسطوانات الغاز والمواد البترولية بكافة أنواعها نظرًا لشدة الطلب على البوتاجاز خلال شهر رمضان.

وقال إنه يتم التنسيق مع الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة الغازات البترولية على فتح الشحن أمام المستودعات طبقًا للحصص المقررة، وذلك من محطات التعبئة الرئيسية التابعة لشركة الغازات البترولية واستمرار عمل مجموعات عمل مكلفة للمرور على محطات تعبئة البوتاجاز، وكذلك تحديد مسئول عن كل مستودع بوتاجاز للإشراف على عملية توزيع إسطوانات البوتاجاز المنزلية، لضمان توافر الاسطوانات المخصصة للاستهلاك المنزلى والتجارى بالأسعار المقررة حتى يحصل المواطن على احتياجاته بسهولة.

كتب: رامي الحضري

بعد تسريبات بنك «كريدى سويس» لحسابات رموز نظام مبارك

هل تتحرك الحكومة بفعالية لاسترداد الأموال المهربة؟

26 مليار دولار حجم الأموال المهربة من البلاد بنهاية السنة الأولى لثورة يناير

جددت تسريبات بيانات ١٨ ألف حساب فى بنك كريدى سويس»، ثانى أكبر بنوك سويسرا، المطالبات بتتبع الأموال المصرية المهربة من قبل رموز نظام مبارك والتى تقدر بمليارات الدولارات، والتى عجزت اللجان العديدة التى شكلت عقب ثورة يناير فى إرجاعها للبلاد.

تضمنت التسريبات الأخيرة، تفاصيل حسابات أكثر من ١٨ ألف عميل حول العالم منها عشرات الحسابات المصرية وبينها ٦ حسابات للأخوين علاء وجمال مبارك، تم فتح أحد حسابات علاء فى وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٨٧، عندما كان يبلغ من العمر ٢٧ عاما. وكان هناك حساب مشترك آخر للأخوين بلغ حدا أقصى قدره ٢٧٧ مليون فرنك سويسري، وهى مبالغ ذكرتها سابقا بيانات من الحكومة المصرية، ولكن لم يتم تأكيدها مطلقا.

وكشفت التسريبات أيضًا عن حسابات بنكية لقيادات أخرى فى نظام مبارك، منها حسابات لرجل الأعمال الراحل حسين سالم تقدر قيمتها بنحو ١٠٤,٧ ملايين فرنك سويسري، وحساب آخر لعمر سليمان، رئيس المخابرات السابق، بلغت قيمته ٢٦ مليون جنية إسترليني، وشخصيات أخرى مثل محمد مجدى راسخ، ومحمود يحيى الجمال، اللذين يمتلكان ملايين الفرنكات السويسرية فى «كريدى سويس».

لجان بلا جدوى

منذ اندلاع ثورة يناير ٢٠١١ وعلى مدار السنوات الماضية يطالب المصريون كافة الحكومات المتعاقبة بضرورة استعادة الأموال المنهوبة، وجاءت التسريبات الأخيرة لتعيد هذه المطالبات مجددًا، خاصة فى ظل ظروف الاقتصاد المصري.

وشكلت العديد من اللجان طيلة السنوات العشر الماضية لاستعادة الأموال المهربة للخارج، وكانت أول دولة أعلنت تفاعلها مع مطالب ثورة ٢٥ يناير، هى سويسرا، حيث أعلنت الحكومة السويسرية بعد خلع مبارك مباشرة تجميد أصول وأموال يُعتقد أنها تعود إلى مبارك تبلغ قيمتها نحو ٧٠٠ مليون فرانك سويسرى (ما يعادل ٦٦٤ مليون دولار)، بغرض منع نهب هذه الأموال.

وكانت أول لجنة شكلت لإستعادة الأموال المهربة فى أبريل ٢٠١١، عندما أصدر المجلس العسكرى مرسومًا بتشكيل لجنة قضائية برئاسة المستشار عاصم الجوهري، مساعد وزير العدل لشئون الكسب غير المشروع ، وفى يناير ٢٠١٢، أصدر الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء قراراً بتشكيل لجنة قومية للتنسيق بين الأجهزة المعنية باسترداد الأموال والأصول المصرية المهرّبة، وتذليل العقبات التى تواجه عمل اللجنة القضائية، ومساعدتها فى التحرى والبحث، وجمع الأدلة والمستندات الخاصة بتهريب الأموال المصرية.

وفى أغسطس ٢٠١٢ شكل مجلس الوزراء برئاسة هشام قنديل لجنة وطنية لاسترداد الأموال المنهوبة من جديد، وبعد تولى المهندس إبراهيم محلب رئاسة مجلس الوزراء، قرر تشكيل «اللجنة الوطنية التنسيقية لاسترداد الأموال والأصول المصرية المهربة للخارج»، كذلك تم تشكيل لجنتين آخريتن فى عام ٢٠١٤، وعام ٢٠١٥، فى عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وفى ٢٢ مارس ٢٠١١، أصدر الاتحاد الأوروبى القرار رقم١٧٢ لسنة٢٠١١، والذى سمح بالتحفظ على الأموال المصرية لمبارك وكبار رموز حكمه، والموجودة فى البنوك الأوروبية لمدة عام بسبب مسئوليتهم عن اختلاس أموال الدولة المصرية، وحرمان الشعب من فوائد التنمية المستدامة لاقتصادهم ومجتمعهم، بل قام الاتحاد الأوروبى أيضا بطلب أكواد التحويلات الكبيرة التى تمت من مصر قبل وأثناء ثورة ٢٥ يناير من الحكومة المصرية لتتبع هذه الأموال، ومعرفة أين استقرت لوضعها تحت التحفظ.

وبالرغم من كل هذه اللجان وهذه المحاولات، والتعاون قدر الإمكان من قبل المؤسسات والجهات الدولية، إلا أن هذه اللجان لم تستطع إعادة الأموال المهربة، كما لم تتمكن من حصر إجمالى الأموال المهربة، وكانت النقطة المضيئة الوحيدة طيلة تلك السنوات فى عام ٢٠١٨، عندما استطاعت اللجنة توقيع عقد تصالح مع رجل الأعمال مجدى راسخ بشأن ما نسب إليه فى كثير من القضايا مقابل سداد ١,٣ مليار جنيه، لكن يظل الرقم ضئيلا وأقل من المتوقع استعادته بكثير. ففى عام ٢٠١٧، نقل الإعلام المصرى عن مصادر قضائية أن أجهزة الدولة تسلمت تقارير حول ثروة مبارك فى الداخل فقط تقدرها بنحو ٣,٦ مليار جنيه (١٩٣ مليون دولار)، وأمواله فى الخارج تقدر بنحو ١,٥ مليار دولار.

تجاهل الطلب الأوروبي

د. عبدالنبى عبدالمطلب، الخبير والمحلل الاقتصادي، يقول لـ «المشهد»، إنه بالرغم من كل هذه اللجان وهذه المحاولات، لم تتمكن مصر من استرداد الأموال المهربة للخارج، بل تحمل الاقتصاد المصرى مصروفات بدل الجلسات، والسفريات، والانتقالات، وترجمة مستندات وطلب استشارات، تراوحت تكاليفها بين ١٠٠-٣٠٠ مليون جنيه منذ نشأتها وحتى الآن.

ويضيف أن التسريبات الأخيرة الصادرة عن بنك كريدى سويس السويسرى لن تغير من الأمر شيئا، ذلك أن استرداد الأموال مهمة صعبة وشاقة، إذ يصعب إقناع أى دولة فى العالم بفك السرية عن الحسابات المصرفية فى بلادها لتتبع هذه الأموال، وذلك لأسباب عديدة، منها حصول مبارك وكبار رموز نظامه على أحكام نهائية بالبراءة مما نسب إليهم فى العديد من القضايا التى نظرها القضاء المصري، وأعطى ذلك انطباعا لدى الدول التى سبق وأن جمدت بعض الأصول المملوكة لمبارك، بأن الحكومة المصرية لا تمتلك دليلاً مقنعاً على أن هذه الأموال تم التحصل عليها من فساد، أو استغلال المنصب، أو بأى طرق أخرى غير مشروعة.

الأمر الثانى أن الحكومة المصرية منذ عام ٢٠١١ وحتى الآن لم تستجب لطلب الاتحاد الأوروبى بتسليمه أكواد التحويلات الكبرى التى تمت فى مصر أثناء ثورة ٢٥ يناير وما بعدها، حيث لا يوجد أى أدلة على أن هذه الاموال قد خرجت فعلياً من مصر من خلال القنوات المصرفية الرسمية، حيث أنكر البنك المركزى مرور هذه التحويلات من خلاله، كما أن إقناع العالم بالتعاون مع الحكومة المصرية لتتبع الأموال المهربة، يحتاج إلى صدور أحكام قضائية نهائية وباتة.

وبالنسبة للأموال التى تم تهريبها من مصر أثناء ثورة ٢٥ يناير وما بعدها، يقول عبدالنبى أنه بالرغم من عدم وجود أرقام أو معلومات مؤكدة فى هذا الأمر، فان تقرير الاستثمار العالمى لعام ٢٠١٣ أشار بوضوح إلى خروج نحو ٨ مليارات دولار من مصر خلال عام ٢٠١١، وفى نفس الفترة، ارتفعت حجم الأموال التى دخلت إسرائيل بنحو ٧,٤ مليار دولار، وأشار تقرير آخر صدر عام ٢٠١٤ إلى أن أرقام الأموال الداخلة إلى إسرائيل عادت لمستواها الطبيعي، وهذه البيانات قد تعنى تهريب نحو ٨ مليارات دولار من مصر إلى إسرائيل، إما عبر قنوات غير شرعية، أو عبر الحدود، ثم تم توجيه هذه الأموال من إسرائيل إلى باقى دول العالم، وبذلك فانه يمكن تقدير الأموال المهربة خارج مصر حتى نهاية عام ٢٠١١ ، بنحو ٢٦ مليار دولار، أى نحو ١٨٠ مليار جنيه مصري.

ويؤكد د.عبدالنبى أن الكرة تبقى فى ملعب الحكومة المصرية، وإمكانية تتبع حسابات مَن تم ذكر أسمائهم فى التسريبات، وسؤالهم عن مصدر أموالهم.

عبدالرحمن قطب